بتهمة التزوير.. إصدار أمر قبض بحق الكاردينال لويس ساكو والبطريركية ترد

تداولت مواقع التواصل الاجتماعي و وسائل اعلام محلية ،اليوم الخميس، اوامر استدعاء واحضار قضائي صادر عن احدى المحاكم المختصة في بغداد في الرابع عشر من الشهر الجاري بحق بطريركج الكنسية الكلدانية لويس ساكو على خلفية دعوى قضائية اقامها شخص يدعي ان ساكو احتال وزور سندات ملكية للحصول على عقارات بالباطل.

و من جانبه اصدر اعلام البطريركية الكلدانية توضيحا نشر في وسائل الاعلام ،تلقته "المطلع" بشأن صدور مذكرة الاستقدام بحق الكاردينال لويس ساكو جاء فيه:"قدم المدعو مهدي ناجي مهدي شكوى لدى قاضي تحقيق الكرخ بتاريخ ال ابع عشر من نيسان من االعام (٢٠٢٠) بخصوص أرض في البصرة أراد استثمارها وكان قد ادعى "قبل أكثر من خمس سنوات وجود أرض تابعة للكنيسة (وقف الكنيسة) في البصرة بعد مراجعته لدائرة التسجيل العقاري هناك وأنه يرغب باستثمارها، وحضر المشتكي إلى مقر الدائرة المالية التابعة للبطريركية لتقديم طلب استثمار لهذه الأرض، فمنحته وكالة خاصة لغرض استخراج صورة السجل العقاري للقطعة المذكورة، ولم يمنح أي نوع من أنواع التصرفات القانونية الأخرى، وثبت عند المراجعة أن قطعة الأرض تلك مسجلة باسم شخص (سعودي) ولا تعود للكنيسة، واخبر إن الوكالة انتهى

مفعولها وأسقطت، وقد طلب منحه قطعة أرض أخرى من أملاك الكنيسة لاستثمارها، فابلغ ان الكنيسة لا تملك أراض للاستثمار، فما ورد في شكواه محض كذب، وابتزاز وتشهير بسمعة الكاردينال والكنيسة الكلدانية".

و بيّن اعلام البطريركية أن "الشكوى الحالية تبدو بتحريض من جهة سياسية وهي التي حثتهم على نشر الدعوى على(احدى القنوات الفضائية) وفي وسائل إعلامية اخرى مع اتهامات أخرى لا صحة لها، علماً أن بيع أملاك الوقف يتطلب موافقات رسمية منها موافقة الفاتيكان والبطريرك المتولي وموافقة الحكومة العراقية وتكون عن طريق الاستبدال".

وشدد البيان، أن "البطريرك هو رئيس الكنيسة (الطائفة) يتمتع بشخصية معنوية وله حجة تولية من رئيس الجمهورية، باعتباره متوليا على عموم أوقاف الكنيسة الكلدانية ولم يبع أرضاً ولا داراً ولا أي شيء"، مستدركا ان " اتصال هاتفي ورد قبل ايام من قاض ابلغ ساكو بتزوير مُلك للكنيسة مساحته (٥٠) دونما ويسعى لاسترجاعها"، موضحاً أن "البطريركية سوف تقيم دعوى على المدعو مهدي وعلى (القناة الفضائية) لترويج أكاذيب والتشهير بالكنيسة، وثمة قضاء يعمل على إحقاق الحق، واكتشاف الكذب والتلفيق".